

هشام المشيشي يبعث برسائل تهدئة إلى الرئيس التونسي

رئيس الحكومة التونسية: علاقتي بالرئيس قيس سعيد جيدة جدا



يستكشف فرص هداية اجتماعية وسياسية

التحقيق مع برلماني برر قتل الأستاذ الفرنسي

بتدوينة الخباري مشيرا إلى أن "تمجيد الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون التونسي".
ومن جهته، تحرك الحزب الدستوري الحر الذي ترأسه عبير موسى من خلال تقديم مشروع لأكثرية لهدف لإصدار البرلمان تنديدا بتبويض الإرهاب ودعوة الحكومة لتجفيف منابعه وتفكيك منظومة تمويله وحل التنظيمات السياسية والجمعيات الداعمة للعنف والفكر الظلامي المتطرف، حسب بلاغ نشرته كتلة الحزب.
وأكدت الكتلة أن هذا القرار جاء نظرا لتنامي عدد العمليات الإرهابية وتفشي الفكر الظلامي المتطرف وتعدد منابر نشر الخطاب التحريضي والتكفيري من خلال جمعيات "أخطبوطية" ناشطة عبر العالم واعتبارا لخطورة تجاهر عدد من النواب والسياسيين بالدفاع عن مركبي العمليات الإرهابية ومحاولة تبويض هذه العمليات في إشارة صريحة لتدوينة الخباري.

الإساءة لرسول الله صلى الله عليه وسلم هي أعظم الجرائم وعلى من يقدم عليها تحمل تبعاتها ونتائجها، دولة كانت أو جماعة أو فردا".
وجاءت عملية قتل المدرس بعد عرضه لرسوم كاريكاتيرية تمثل النبي محمد في إطار درس أكد فيه لتلاميذه من المسلمين أن بإمكانهم الخروج إذا كان ذلك سيخدش مشاعرهم وفق أولياء هؤلاء.
وقدم رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي لرئيس الوزراء الفرنسي جان كاستيكس "تعازي" الشعب التونسي خلال مكالمة هاتفية، وفق بيان صدر السبت عن رئاسة الحكومة التونسية.
وكانت تدوينة الخباري قد أثارت جدلا واسعا وسط مطالبات بضرورة محاكمته كـ"تمجيد العملية الإرهابية" من جعل القضاء التونسي يسارع إلى فتح تحقيقات في التدوينة. وندد المرصد التونسي للدفاع عن مدينة الدولة بجائحة قتل المدرس الفرنسي وكذلك

تونس - بدأت الشرطة التونسية، الاثنين، تحقيقاتها الأولية في تدوينة النائب، راشد الخباري، والتي برز فيها عملية قتل الأستاذ الفرنسي الأسبوع الماضي ما أثار جدلا واسعا ومطالبات بتجريمه من كتلة الحزب الدستوري في تونس محسن الدالي الاثنين، إن النيابة العمومية بالقطب القضائي تعهدت بموضوع التدوينة وأذنت لفرقة مختصة في مكافحة الإرهاب بإصدار الأبحاث اللازمة وعند استكمالها ستحال على النيابة العمومية لاتخاذ في شأنها ما تراه مناسبا".
وتأتي هذه التصريحات عقب نشر الخباري، وهو نائب مستقل بعد استقالته من كتلة ائتلاف الكرامة الشعبي والإسلامي، لتدوينة برر فيها حادثة قتل الأستاذ الفرنسي قائلا إنه من الضروري "تحمل تبعات الإساءة للرسول محمد".
وأضاف الخباري في تدويته على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك

في حلول توافقية بناءة، ولم نر الأنا أو النرجسية في المشيشي كما عهدناها في رؤساء حكومات سابقين، وفهمنا أنه يمسك بزمام الأمور".
ولاحظ النائب البرلماني ضرورة أن تعمل مختلف مؤسسات الدولة في مناخ سليم وبعلاقات متينة بينها و"المطلوب أن يلتزم الجميع بالدستور بعيدا عما يريد تعكير صفو العلاقات وبث الارتباك والضبابية في المشهد السياسي".
ولم تقتصر تصريحات المشيشي على التطرق إلى مسألة "الخلاف" مع رئاسة الجمهورية، بل سارع رئيس الحكومة التونسية إلى التأكيد أكثر من أي وقت مضى على أن "الحكومة مستقلة ولكن استقلاليتها لا تعني أن تدير الظهر للأحزاب وهي تحظى بحزام سياسي من الأحزاب التي صوتت لمنحها الثقة وأشار إلى أن الحكومة تتشاور مع كل الأطراف دون استثناء".

ويتجدد تأكيد المشيشي من مناسبة إلى أخرى بكونه يتخذ المسافة ذاتها من جميع الأطراف السياسية وبينما بنفسه عن الجميع، مخافة أن يصطدم بعقبات أخرى تعطل المهمة الاقتصادية والاجتماعية التي أوكلت إليه.

وسبق أن أثارت طبيعة العلاقة بين مؤسستي رئاسة الجمهورية والحكومة جدلا واسعا، وذهب الكثير إلى فرضية الدخول في مواجهة شاملة بين الرئيس وزعماء المعارضة في وزارة الداخلية، وكشف رفض سعيد، تعيين رموز النظام السابق (مستشارين) في المناصب الحكومية عن خلافات حادة بينه وبين رئيس الحكومة الذي اختاره لهذا المنصب.

وتعمق الخلاف بين الرجلين بعد أن قرّر المشيشي إقالة وزير الشؤون الثقافية من منصبه، بعد إثارته لجدل واسع برفضه تنفيذ الخطة الحكومية بوقف الفاعليات والأنشطة لمواجهة تفشي فيروس كورونا.
وعلل الزيدي موقفه الرفض بالمثل للحظلة الحكومية بخوفه على من يقاتلون على المسرح والنشاط الفني، قائلا إن وزارته "ليست وزارة تنفيذ بلاغات حكومية".
ولعب التحالف البرلماني الذي تقوده حركة النهضة دورا مهما في الدفاع عن صلاحيات المشيشي في مواجهة سعيد من جهة، واسترضاء للأحزاب حفاظا على حكومته من جهة ثانية.

بعث رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي في أول حوار تلفزيوني له برسائل تهدئة مع مختلف مكونات المشهد السياسي على غرار مؤسسة رئاسة الجمهورية والمنظمات الوطنية والأحزاب البرلمانية، في ظل الوضع الراهن وما يتطلبه من تحديات اقتصادية واجتماعية تفرض العمل السياسي المشترك في كنف الهدوء بعيدا عن التوتر والمنكفات والصراعات.

واجب التحفظ وعن واجب الانضباط والتضامن الحكومي".

ويرى مراقبون أن العلاقة بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية يضبطها الدستور فضلا عن الجانب البروتوكولي والتنظيمي للأدوار والصلاحيات. وأعاد استاذ العلوم السياسية محمد الصبحي الخفراوي "أن العلاقة بين سعيد والمشيشي يحكمها الدستور وبرتوكوليا لا يستطيع رئيس الحكومة أن يظهر للعلن ويقول إن علاقته برئيس الجمهورية متوترة".

وأضاف الخفراوي في تصريح لـ"العرب"، المشيشي يقوم بإعادة تنبيه على رئيس الجمهورية بعدم التدخل في صلاحياته، وأكد أنه سوف يتصرف كرئيس حكومة".
وأشار المحلل السياسي إلى "وجود تهدئة شخصية وإعادة تفكير في إختصاصات الرجلين، والتهدئة اليوم مفروضة على سعيد وغيره خصوصا مع الاتحاد العام التونسي للشغل".

كما أشار إلى أن "ظاهريا هناك وقوف على مسافة واحدة من الجميع لكن المشيشي في تحالف برلماني مع النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة".
ويبدو أن التأسيس لمرحلة جديدة من العلاقات السياسية داخل مؤسسات الدولة، بات الهدف الأول للحكومة المشيشي التي وضعت في إطار زمني وسياسي صعب، ما دفع المشيشي لنفي أن تكون العلاقة متوترة بينه وسعيد، ومؤكدا أن العلاقة المؤسساتية هي مسألة تنظيمية.

وترى الأوساط السياسية أن توفير مناخ سياسي ملائم بين مختلف مؤسسات الدولة (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان) سيضفي طابعا من التوافق والانسجام بين الأطراف السياسية، لاسيما وأن حكومة المشيشي تعترضها رهانات من الحجم الثقيل. وأضاف النائب بالبرلمان عن كتلة قلب تونس فؤاد ثامر "أن خطاب رئيس الحكومة تضمن عدة رسائل إيجابية وهو خطاب المكاشفة والمصارحة".

وأضاف ثامر في تصريح لـ"العرب"، "المشيشي فتح الأمل للتونسيين للذهاب

خالد هدي

تونس - وصف رئيس الحكومة هشام المشيشي علاقته بالرئيس التونسي قيس سعيد بـ"الجيدة جدا" في تصريح يرى مراقبون أنه يسعى من خلاله لبعث رسالة تهدئة وتنقية الأجواء مع رئاسة الجمهورية بعد التوتر الذي شاب العلاقة بينهما مؤخرا.

وأكد رئيس الحكومة التونسية على أن علاقته مع رئيس الجمهورية قيس سعيد "طيبة جدا، علاقة احترام ومؤسساتيا علاقة يحكمها الدستور".
ناقيا ما يروج حول توتر العلاقة بينهما. وقال المشيشي في حوار له على التلفزيون الرسمي التونسي، الأحد، "إن الحكومة هي حكومة كفاءات مستقلة لكن في استقلاليتها يتم التشاور مع عديد الأطراف بما فيها رئاسة الجمهورية".



فؤاد ثامر
المشيشي أعاد للتونسيين أمل إيجاد حلول توافقية بناءة

وعن بوادر الخلافات بينه وبين سعيد التي تجلت بوضوح في بلاغ للحكومة بشأن كيفية التعامل مع رئاسة الجمهورية قال المشيشي "الأصل في الأنشياء أن يكون التفاعل مع رئيس الجمهورية عن طريق رئيس الحكومة وقد ذكرت الوزراء بذلك. هي مسألة إجرائية وتنظيمية لا غير".

وحملت الفترة الماضية معها الكثير من الأحداث التي أشرت على وجود أزمة بين رئاستي الجمهورية والحكومة خاصة بعد إقالة وزير الشؤون الثقافية وليد الزيدي ما جعل العديد من المراقبين يرحسون أن المشيشي يتجه نحو الإعلان عن تعديل وزاري وأن الخلافات مع الرئيس سعيد بدأت تتفاقم خاصة وأن الزيدي تمسك به سعيد رغم إعفائه من قبل رئيس الحكومة المكلف في وقت سابق.

وفي هذا الإطار، أوضح المشيشي "المحدّد في الإغفاء كان الخروج عن

حفر يرهن الإفراج عن البحارة الإيطاليين بإطلاق الرياضيين الليبيين

وأدان القضاء الإيطالي اللاحقين الأربعة، بتهم "الاتجار في البشر والهجرة غير المشروعة".
ووفق الجانب الليبي، فإن اللاحقين المذكورين، فكروا في العام 2015 في الالتحاق بأحد النوادي الأوروبية، لكنهم فشلوا في الحصول على تأشيرات سفر، ما دفع بهم إلى التفكير في الهجرة السرية، وهو ما حدث فعلا عندما استقلوا أحد القوارب المخصصة للمهاجرين غير الشرعيين من ساحل مدينة زوارة، أقصى غرب البلاد، وما إن وصلوا إلى السواحل الإيطالية حتى تم اعتقالهم وعرضهم على القضاء. وفي سبتمبر 2018 تظاهر المئات من الأشخاص في بنغازي، حيث طلبوا من مجلس النواب والحكومة المؤقتة الإسراع بالتدخل لدى السلطات الإيطالية للإفراج عن اللاحقين الأربعة، معتبرين أن التهم الموجهة إليهم كيدية، والحكم قاس.

وكانت السلطات الليبية بطرابلس قد أعلنت في مناسبات عدة، عن سعيها إلى تفعيل قانون تبادل السجناء بما يسمح لها باستعادة مواطنيها القابعين في سجون الإيطالية ومن بينهم اللاحقين الأربعة.
وكشف سفير ليبيا في إيطاليا عمر الترهوني عن وجود مساع لتفعيل اتفاقية تبادل السجناء منذ سنة 2019، وذلك بناء على اتفاقية الصداقة الليبية الإيطالية، موضحا أنها مسودة وضعت خلال لجنة مشتركة بين وزارة العدل الليبية ونظيرتها الإيطالية يوم 19 يونيو 2019، وتاريخ توقيع المسودة النهائية على أن يتم التوقيع النهائي على مستوى وزراء البلدين.

البحارة الإيطاليين "في الإطار القانوني، كونهم تجاوزوا المياه الإقليمية الليبية الأمر الذي يمثل مخالفة، ولذلك تم مثولهم أمام القضاء حسب القانون الليبي".

كونتي قال إن حكومته طلبت وساطة الإمارات لتحرير الصيادين الإيطاليين، ما أثار جدلا في إيطاليا

لكن وكالة "نونا" الإيطالية نقلت عن مصدر عسكري ليبي إن دولة الإمارات تجري وساطة بين روما وقيادة الجيش للإفراج عن البحارة الإيطاليين. وقال المصدر إن "مسؤولين إماراتيين أجروا اتصالا هاتفيا مطولا مع إحدى قيادات الجيش الوطني لتنسيق تفاصيل المفاوضات وبحث سبل الإفراج عن معتقلي الجانبين بما يرضي الطرفين". وأضاف أن المكالمة تمت "في جو إيجابي يعطي الأمل في نقطة تحول محتملة لازمة".
ويرى مراقبون أنه في حال التأكد من هذه المعلومات فإن روما مطالبة بالخضوع لطلب الجيش بإطلاق سراح الرياضيين الليبيين القابعين خلف قضبان السجن.
ويشترط الجيش للإفراج عن الصيادين الإيطاليين، أن تبادر روما بإطلاق سراح أربعة لاعبين لكرة القدم قضت محكمة إيطالية في حقهم بالسجن لمدة 30 عاما وذلك في ديسمبر 2017.

مختلف مراكز القرار في مستعمرتها السابقة.
وتعتبر إيطاليا من الدول المنحازة لحكم الميليشيات في غرب ليبيا، والأقرب إلى وجهة نظر حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، وإلى دعم التدخل التركي، والسعي إلى تحقيق مصالحها في البلاد عبر علاقاتها مع انقرة والسوكة.

وقال المحلل الإيطالي أوجينيو بالازيني في مقال بصحيفة "الريمايو نازيونال" إن ما ورد على لسان دي مايو يمكن قراءته على النحو التالي "لم يعد لإيطاليا تأثير في تلك المنطقة، لذلك نحن مضطرون إلى مناصرة الكرملين.. نعم، ولا نقول إننا نتحدث عن جمهورية في آسيا الوسطى ولدت من رماه الاتحاد السوفيتي، وإنما عن الشاطئ الرابع".
ويرى المحلل السياسي الليبي، ناصف الفرجاني، أن وزير الخارجية الإيطالي، "يحاول توظيف قضية الصيادين المحتجزين في ليبيا، في معالجة أزمات حكومته مع المعارضة الإيطالية"، التي تتهم الحكومة بالتعاطي الخاطيء مع القضية الليبية.

ويعتقد مراقبون أن محاولات روما للدفع بدور حليفة للجيش الليبي لم تتمر أية نتيجة تذكر، نظرا لطبيعة الموقف الإيطالي من الأزمة المحتمدة في مستعمرتها السابقة، وكذلك باعتبار القضية خارج السياق السياسي ومرتبطة بملف قضائي بأبعاد اجتماعية.
أكد مدير التوجه المعنوي للجيش الليبي، اللواء خالد المحجوب، إن قضية الصيادين الإيطاليين "قانونية بحتة"، مشيرا إلى أن السلطات الأمنية تعاملت مع

ونصب أقارب الصيادين، وبينهم إيطاليون وتونسيون، خيمة خارج مقر البرلمان لحجب الانتباه إلى قضيتهم، وشناكرهم في الاعتصام عدد من نواب المعارضة من بينهم زعيم حزب الرابطة البيميني ماتيو سالفيني وزعيم حزب "أخوة إيطاليا" المعارض جورجيا ميلوني. وقال دي مايو "إن دقة السياق تتطلب منا متابعة الجهد في إعادة البحارة الإيطاليين الثمانية عشر المحتجزين في ليبيا دون أي مبادر متيرة أو دعائية".
وتابع أن حكومته، طلبت وساطة الإمارات العربية المتحدة وروسيا مع قيادة الجيش الليبي لتحرير الصيادين الإيطاليين، لكن هذا المعطى أثار جدلا واسعا في الأوساط السياسية والإعلامية الإيطالية التي رأت فيه دليلا على فشل الحكومة في ربط علاقات وطيدة مع

وقال العقيد أحمد جمعة القيادي بالقوات البحرية الليبية إن زورق عمركة التابع للجيش القى القبض على قاربي صيد إيطاليين وعلى متنهما 18 فردا حيث جرت إحالتهم إلى التحقيق بينما صدرت تعليمات من القيادة العامة بعدم إطلاق سراحهم إلى حين إطلاق سراح اللاحقين الليبيين المسجونين في إيطاليا.
وانسعت دائرة الجدل في إيطاليا حول القضية، فيما قال وزير الخارجية لويجي دي مايو في جلسة استماع له أمام البرلمان إن "احتجاز أشخاص انتهكوا منطقة اعتبرتها جهة ما أنها منطقة خاصة بها أمر غير مقبول، كما أنه سيكون من غير المقبول إذا أبلغنا أحد بأنه سيفرج عن الإيطاليين إذا أطلقنا سراح مواطنيه".
متهما القائد العام للجيش المشير خليفة حفر بارتكاب سلوك "غير مقبول".



البحارة ضحايا دعم كونتي للسراج من وراء الستار

الحبيب الأسود

تونس - تثير قضية البحارة الإيطاليين المحتجزين في شرق ليبيا المزيد من الجدل في الداخل الإيطالي حيث باتت القضية نقطة ضغط على حكومة رئيس الوزراء جوزيبي كونتي، فيما لا يزال الجيش الوطني الليبي يتمسك بشروطه للإفراج عنهم.

ووصلت القضية إلى الفاتيكان، حيث عبر البابا فرنسيس، عن دعمه للصيادين قائلا "أريد أن أعبر عن دمي وتشجيعي للصيادين المحتجزين في ليبيا منذ أكثر من شهر وأيضا لأسرهم التي تأمل في أن يلتئم شملها بأحبائها قريبا".

وتوجه البابا، الأحد في عظته الأسبوعية في ساحة القديس بطرس، بالصلوات "أدعو الله أن تكون المحادثات الجارية ذات صلة بمستقبل ليبيا"، مضيفا أن الوقت قد حان لوقف كل أشكال العداء من خلال تعزيز الحوار لأجل الاستقرار والسلام في البلاد.

وكانت السلطات الليبية قد احتجزت في سبتمبر الماضي قاربي صيد إيطاليين على بعد 35 ميلا شمال بنغازي، فيما تمكن زورقا صيد آخران، مجرران في الجوار، من الفرار.

وبعد ثلاثة أيام، أعلنت البحرية الليبية أن القيادة العامة للجيش أصدرت تعليمات بعدم الإفراج عن المحتجزين حتى يتم إطلاق سراح لاعبين ليبيين مسجونين في إيطاليا.

وتضم قائمة الصيادين المحتجزين ثمانية إيطاليين و6 تونسيين، و2 من السنغال و2 من إندونيسيا.